واما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فيما ان الوكالة عقد يقيم الموكل بمقتضاه شخصا اخر مقام نفسه في تصرف جائز معلوم كما تنص على ذلك المادة ٨٣٣ من القانون المدني وتنعقد بارادة الموكل والوكيل معا ولا تتوقف على ارادة الوكيل وحده فان للموكل ان يوكل اكثر من محام واحد في اي تصرف من تصرفاته الجائزة .

هذا ما نقرره في التفسير المطلوب .

قرار صدر بتاريخ ٢٧ جماد اول سنة ١٤٠٧ هـ . الموافق ١٩٨٧/١/٢٧ .

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين	عضو	عضو
رئيس محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	عضو محكمة التمييز
نجيب الرشدان	**صلاح ارشيدات**	**عبد الكريم معاذ**

عضو	عضو
رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء	مندوب وزارة العدل
عيسى طماش	**ماجد غنما**

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢٣ رجب سنة ١٤٠٧هـ . الموافق ٢٣ آذار سنة ١٩٨٧م . العدد ٣٤٦٦

عدد ممتاز

سفر

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

إلى خارج المملكة الأردنية الهاشمية

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

من خارج المملكة الأردنية الهاشمية

مديرية المطابع العسكرية

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بالنظر لعزمنا السفر الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية
وبعد الاطلاع على الفقرة (ط) من المادة (٢٨) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت :

١. يعين حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائبا عنا لممارسة صلاحياتنا مدة غيابنا .

٢. يمارس نائبنا جميع الحقوق المختصة بالعرش باستثناء اجراء أية تعديلات في الدستور والتفويض بعقد المعاهدات وابرامها واقالة رئيس الوزراء والوزراء وقبول استقالاتهم .

١٩٨٧/٣/٢١

الحسين بن طلال

وزير الداخلية
رجائي الدجاني

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي

اعلان

سفر حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية

يعلن ان حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم قد غادر عاصمة ملكه السعيد في سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاحد الواقع في ١٩٨٧/٣/٢٢ .

١٩٨٧/٣/٢٢

نائب رئيس الوزراء
عبدالوهاب المجالي

هكذا من الأصل

اعلان

بمباشرة حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائب جلالة الملك المعظم سلطاته الدستورية

يعلن ان حضرة صاحب السمو الملكي الامير الحسن ولي العهد نائب جلالة الملك المعظم قد أقسم بحضور مجلس الوزراء اليمين القانونية بمقتضى الفقرة (ى) من المادة(٢٨) من الدستور، وقد باشر سلطاته الدستورية بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم اعتبارا من يوم الاحد الواقع في ١٩٨٧/٣/٢٢ .

١٩٨٧/٣/٢٢

نائب رئيس الوزراء
عبدالوهاب المجالي